مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 14 / العـدد: 03 (2026)، ص: 529-538

جودة الحياة والبيئة: جدلية التقدم ومحدودية الموارد

Quality of Life and the Environment: The Diale ctic of Progress and Resource Limits

نبيل مسيعد

جامعة باجي مختار. عنابة . الجزائر

nabil.meciad@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/22 تاريخ القبول: 2026/07/06 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

تتناول هذه المقالة مسألة جودة الحياة باعتبارها هدفا أساسيا يسعى الإنسان إلى تحقيقه عبر تحسين ظروف العيش والبحث عن الرفاهية المادية والمعنوية. وقد ارتبط هذا السعي ارتباطا وثيقا بالبيئة ومواردها الطبيعية، مما جعل العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة متبادلة تقوم على التفاعل والتأثير المتبادل، وقد تتسم أحيانا بالتوتر نتيجة الاستغلال المفرط للموارد. ولا يمكن تحقيق المصلحة العامة وضمان استقرار هذه العلاقة إلا من خلال احترام التوازن البيئي وترشيد استغلال الموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

كلمات مفتاحية: البيئة، جودة الحياة، الإنسان، التلوث، الطبيعة.

Abstract:

This article discusses quality of life as a fundamental goal pursued by humans through improving living conditions and achieving material and moral well-being. This pursuit is closely linked to the environment and its natural resources, making the relationship between humans and the environment both interactive and sometimes tense due to resource overexploitation. Achieving sustainable development requires respecting ecological balance and rational use of natural resources to preserve the rights of future generations.

Keywords: Environment, Quality of Life, Human Being, Pollution, Nature .

***المؤلف المرسل:** نبيل مسيعد

. مقدمة:

ظل الإنسان يسعى باستمرار لتحقيق مستويات أعلى من الرفاه، غير أن هذا المسعى لم يكن منفصلا عن محيطه الطبيعي، بل ارتبط ارتباطا عضويا بالبيئة بما تزخر به من موارد وإمكانات حيوية. ومع تسارع وتيرة التطور الحضاري واتساع المهارات التقنية والاقتصادية للمجتمعات، تعاظم اعتماد الإنسان على استغلال الموارد الطبيعية، مما أفضى إلى تعقد العلاقة بين رفاهيته والبيئة، لتتراوح بين التفاعل الإيجابي من جهة، ومظاهر الاختلال والتوتر من جهة أخرى. وفي هذا السياق، برزت إشكالية أساسية في الفكر المعاصر، تتمحور حول إمكانية تحقيق التقدم وتحسين جودة الحياة الإنسانية دون المساس بالتوازنات البيئية أو استنزاف الموارد المحدودة للكوكب.

وبناء على ذلك، ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن الرفاهية الإنسانية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق بصورة مستدامة إلا في إطار احترام البيئية وضبط استغلال الموارد الطبيعية ضمن حدودها الممكنة، وأن غياب الضوابط التشريعية والأخلاقية في تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة سيؤدي إلى اختلال هذا التوازن ويفضي إلى أزمات بيئية تهدد استمرارية الحياة الإنسانية نفسها. من خلال الإجابة على هذه الإشكالية: إلى أي مدى يمكن

التوفيق بين سعي الإنسان إلى تحقيق الرفاهية وجودة الحياة من جهة، والحفاظ على التوازن البيئي ومحدودية الموارد الطبيعية من جهة أخرى؟

1 . دور التشريعات والمرجعيات في ضبط العلاقة بين الرفاهية والبيئة

تنبع أهمية حماية البيئة، والتوعية المجتمعية بأن الرفاهية مطلب مشروع، لكنها يجب أن تكون متوازنة ومعقولة، بحيث لا تسبب أضرارا بالمحيط الطبيعي. ولهذا السبب حاولت بعض الدول سن قوانين وسياسات تنظيمية لضبط العلاقة بين الإنسان والرفاهية والبيئة لضمان استدامة الموارد الطبيعية والتوازن البيئي.

1 . 1 . القانون الدولي

أكدت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة، أن الدول الصناعية تمثل المصدر الأكبر تاريخيا لانبعاث الغازات الدفيئة، ما يطرح بعدا أخلاقيا وقانونيا. وقد نوقشت هذه المسألة من طرف المختصين في القانون الدولي تحت مفاهيم الإنصاف والعدالة البيئية، التي تربط بين حق الدول النامية في تحسين مستوى رفاهيتها، وواجب عدم تكرار المسار الاستنزافي الذي سلكته الدول المتقدمة. وعندما يتم سن مثل هذه القوانين، فإن الغرض ليس إلغاء الرفاهية، بل توجيهها ضمن حدود الانبعاثات المقبولة، عبر نشر التكنولوجيا النظيفة، وتمويل الجهود التي تبدل من أجل التكيف البيئي. (ولد أعمر، 2014، ص 49).

ويعتبر مؤتمر ستوكهولم المنعقد سنة 1972 بداية تشكل القانون الدولي البيئي، وفيه تم التأكيد على حق الإنسان في جودة الحياة، بشرط ضمان حماية الموارد للأجيال القادمة، وتلاه إعلان لاهاي سنة 1989 الذي حمّل الدول الصناعية مسؤوليات تُجاه الدول النامية المتأثرة بالتغيرات المناخية. ثم جاءت اتفاقية جنيف 1977 لحماية الهواء من التلوث والضوضاء، واتفاقية فيينا 1985 لحماية طبقة الأوزون، وصولا لمؤتمر ريو دي جانيرو سنة 1992، الذي رسخ مبدأ المسؤولية المشتركة لجميع الدول عن حماية البيئة. غير أن المسؤولية الأكبر تقع على الدول الصناعية بحكم مساهمتها التاريخية في الانبعاثات. ونوه تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سنة 2011 بضرورة الاتجاه نحو الاعتراف الدستوري بالحق في بيئة صحية، واستجابت فعليا أكثر من ستين دولة لهذا النداء، وقامت بإدراج أحكاما لحماية البيئة في دساتيرها، وفي سنة 2015، وبرعاية الأمم المتحدة، تم عقد مؤتمر باريس للمناخ، ومن أهم مخرجاته كان الاتفاق على حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. ويعكس هذا الاتفاق تحولا جوهريا من منطق التنمية المطلقة إلى التنمية المقيدة بإمكانيات البيئية، حيث تلتزم الدول بخطط وطنية لخفض الانبعاثات، ومنع تلوث البحار والمجاري المائية عبر الحدود، وحماية التنوع البيولوجي. وهي الفكرة التي طرحت للنقاش في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في دورته التاسعة عشرة المنعقد في 16 ديسمبر 2011، وفيه تم الاتفاق على إنشاء محكمة دولية للدفاع عن عناصر البيئة وفض النزاعات المتعلقة به، ويعكس هذا الوعي المتزايد إدراكا عالميا لأهمية البيئية، كما يشير إلى إمكانية تطوير القانون العرفي المرتبط بالحق في التمتع ببيئة صحية.

على الرغم من هذه الجهود، لم تتوقف التحديات البيئية، بل تفاقمت خلال العقود الأخيرة، خاصة منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث شهد العالم فيضانات غير مسبوقة في أوروبا الغربية، مخلفة

خسائر بشرية ومادية هائلة في ألمانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا، تلتها حرائق ضخمة في الولايات المتحدة، واليونان، وتركيا، والجزائر، مسببة أضرارا كبيرة في الغطاء النباتي. ويؤكد الخبراء أن هذه الظواهر مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة الناتج عن تراكم الغازات الدفيئة، الذي أدى إلى ذوبان الأنهار الجليدية في القطبين، وارتفاع منسوب البحار والمحيطات. وفي ضوء هذه التحديات، يبدو أن العالم بحاجة إلى تعزيز القيم الأخلاقية والروحية للحد من أنانية الإنسان وسعيه المستمر لتحقيق مكاسب مادية على حساب البيئة الطبيعية والبيئة الحية، وهو ما دعا إليه الدين الاسلامي من خلال تشريعاته ومبادئه التي تحث على التوازن بين رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة.

2 . 1 . البيئة وحدود الرفاهية في الشريعة الإسلامية

كان للدين الإسلامي السبق في وضع القواعد والتشريعات التي تضمن سلامة البيئة واستقرارها وجمالها، وتحافظ على مواردها المختلفة. وهذا الاهتمام ينبع من نظرته الشاملة للكون باعتباره من صنع الله وعظمته، وهو ما يفرض على الإنسان تقدير البيئة والمحافظة عليها، وعدم نشر الفساد فيها. فالبيئة في الإسلام تشمل كل ما يحيط بالإنسان، من الأرض والسماء، وقد خلق الله كل شيء فيها بمقدار وصفات محددة تضمن توفير سبل الحياة المناسبة للإنسان والكائنات الحية الأخرى. وقد أرشد الإسلام الإنسان إلى كيفية التعامل مع البيئة، ومنعه من الاعتداء عليها، وحرم الإسراف في استهلاك مواردها حتى في الأمور التعبدية، ففي الحديث الشريف، كما ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل، أن النبي صلى الله عليه وسلم، مرّ بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ، فقال: ما هذا الإسراف؟ فقال سعد: أفي الوضوء إسراف؟ فقال صلى الله عليه وسلم: نعم، وإن كنت على نهر جار. ومن هذا الحديث وغيره استنبط الفقهاء قواعد فقهية عامة لمعالجة القضايا البيئية المعاصرة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، من أبرزها: التصرف في عناصر الطبيعة وفقا للمبدأ الفقهي لا ضرر ولا ضرار، والمحافظة على جمال البيئة وتحسينها، من خلال تعمير الأرض وإحيائها وتشجيرها، والتحذير من الإضرار بالمكونات الطبيعية بلا سبب، ومن ذلك ما روي روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يوجه قادة الجيش: "لا تخربوا عمرانا ولا تقطعوا شجرة إلا لنفع، ولا تعقرن بهيمة إلا لنفع، ولا تحرقن نخلا ولا تغرقنه" (مالك بن أنس، 2019، ص 1222) وقوله عليه السلام: "إذا قامت الساعة وبيدي أحدكم فسيلة فإن استطاع أن يغرسها قبل قيام الساعة فليفعل" (بن حنبل، 1997، ص 251). وهنا نستشف حرصه عليه السلام، على سلامة البيئة المحيطة بالإنسان. وإماطة الأذى عن الطريق، التي تعتبر جزءا من الإيمان، إذ قال صلى الله عليه وسلم" :الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق (الإمام مسلم، 2002، ص 48).

وتكمن أهمية التصور الإسلامي للبيئة في قدسية مصدره، إذ أن الممارسات البيئية الصحيحة، مثل إماطة الأذى عن الطريق، تعتبر نوعا من العبادة التي تقرب الإنسان إلى الله، وامتثالا لأوامره عز وجل القائل: ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك، ولا تبغ الفساد في الأرض، إن الله لا يحب المفسدين ﴾ (القصص: 77). وتظهر هذه الآية الكريمة أن البيئة في الإسلام ليست مجرد مظاهر مادية، بل تشمل أبعادا روحية وأخلاقية، تجعل التعامل معها جزءا من الواجب الديني. ويستمد المسلم منه التوجيه نحو سلوك بيئي مسؤول قائم على الأخلاق والوعي، بعيدا عن الاستهتار والأنانية. ولا يعني هذا التوجه الدعوة للتوقف

عن البناء والعمران، إذ إن القرآن يعلن خلافة الإنسان في الأرض وحقه في تعميرها، لكن بشرط الالتزام بضوابط الشرع، والابتعاد عن الرفاهية التي تؤدي إلى استنزاف البيئة، ليكون الإنسان بذلك مسؤولا ومتوازنا.

وتضع الشريعة الإسلامية إطارا قيميا وأخلاقيا للسلوك البشري، معتبرة البيئة أمانة، والرفاهية مسؤولية مقيدة بمبادئ واضحة تحد من الإسراف وتحمي الموارد الطبيعية وفق هذه القواعد، وأولها مبدأ الاستخلاف.

1 . 2 . 1 . مبدأ الاستخلاف

ينطلق التصور الإسلامي من مبدأ الاستخلاف، وأن الإنسان مستخلفا في الأرض لا مالكا مطلقا لها، امتثالا لقوله تعالى :﴿وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (البقرة: 30)، مع أن هذه الآية تعرضت لتأويلات مختلفة لدى المفسرين ، لكن يمكن أن يفهم منها إعلائها من قيمة الانسان، لأن الله تعالى منحه سلطة على الموارد الطبيعية وفق شروط تضمن الانتفاع بها في حدود تسمح بالمحافظة على توازن البيئة واستمرارية عطائها. وبالتالي يصبح استثمار الموارد مشروطا بعدم الإفساد فيها أو استنزافها، لأن الضرر البيئي يعود في نهاية المطاف على الإنسان نفسه (دسوقي، 2009، ص 24).

ويرى عدد من الباحثين المعاصرين أن هذا التصور للرفاه يشكل أساسا لنمط جديد من العلاقة بين الإنسان والبيئة، يقوم على المسؤولية والرعاية بدل الاستغلال المجحف. ومسؤولية ترتكز على مبدأ التوازن بين تلبية حاجات الإنسان المادية وصون الموارد الطبيعية من التدهور، بما يجعل الرفاه الحقيقي مرتبطا بقدرة المجتمعات على تحقيق التنمية دون الإضرار بالأنظمة البيئية. كما يمنح مفهوم الاستخلاف بعدا أخلاقيا للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، إذ يصبح الإنسان مسؤولا عن إدارة الموارد بشكل يحقق عمارة الأرض لا تخريبها، ويضمن استدامتها للأجيال القادمة (القرضاوي، 2001، ص 38). ومن هنا، يتضح أن التصور الإسلامي للمسؤولية البيئية يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والبيئة في إطار أخلاقي وتنموي متكامل، يربط بين رفاه الإنسان والمحافظة على التوازن البيئي. ويؤكد الفكر الإسلامي المعاصر أن حماية البيئة ليست مجرد قضية تقنية أو اقتصادية، بل مسؤولية أخلاقية وشرعية نابعة من مبدأ الاستخلاف في الأرض، فالإنسان مستخلف في الكون، ومكلف بعمارة الأرض، وأي نشاط اقتصادي أو صناعي يؤدي إلى تدمير البيئة أو استنزاف مواردها بشكل يضر بالمجتمع أو الأجيال القادمة يعد خروجا عن مقتضيات الاستخلاف، ومخالفة لروح الشريعة التي تقوم على حفظ التوازن والاعتدال في الانتفاع بالموارد، وبكل ما تقوم به الحياة الإنسانية (القرضاوي، 2001، ص 42).

1 . 2 . 2 . قاعدة لا ضرر ولا ضرار

من التوجيهات الاسلامية الصادرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم نهيه عن الاضرار بالغير، وقد وردت رواية عنه صلى الله عليه وسلم في موطأ الامام مالك بن أنس، جاء فيها : "حدثني يحيى عن مالك عن عمرو بن يحي المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا ضرر ولا ضرار" (مالك بن أنس، 2019، ص 1225)، ليستنبط منها الفقهاء قاعدة لا ضر ولا ضرار ، التي تستمد شرعيتها وحجيتها من الأدلة النقلية والعقلية على حد سواء (الهلالي، 2005، ص 57) .

ويمكن إسقاط هذه القاعدة على المجال البيئي، إذ يعد التلوث أو الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية بما يضر بالمجتمع أو يهدد حقوق الأجيال القادمة، من الضرر الممنوع شرعا . والفقه الإسلامي جاء ليضع مقاصد كلية تهدف إلى حفظ مصالح الإنسان، ومن ثم فإن أي فعل يضر بالإنسان أو بالبيئة التي يقوم عليها، يعني أنه وقع في المحرمات، وهذه القاعدة يمكن تطبيقها على كافة أشكال الإضرار بالبيئة (القرضاوي، 2001، ص 40) .

كما تشير النصوص الشرعية إلى النهي عن الإفساد في الأرض، ويشمل جميع أشكال الضرر البيئي الناتج عن النشاط البشري، وليس مقتصرا على الظلم الاجتماعي أو العدوان بين الناس فقط. فتلويث الموارد الطبيعية أو استنزافها بطريقة مفرطة يعد نوعا من الإفساد الذي يتعارض مع مقاصد الشريعة في حفظ الحياة والطبيعة معا (الهلالي، 2005، ص 300).

وبناء عليه، تضع الرؤية الإسلامية مسؤولية بيئية واضحة على عاتق الإنسان، فتربط بين حقه في الانتفاع بالموارد وواجبه في المحافظة عليها. وأن الانتفاع المشروع بمواردها هو الذي يتم في حدود الاعتدال، ويحقق مصلحة الإنسان دون الإضرار بالآخرين أو تهديد مستقبل هذه الموارد، ويصبح بالتالي الحفاظ على البيئة جزءا من الالتزام الأخلاقي والديني، بما يحمي مصالح المجتمع الحاضر ويصون حقوق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الأرض (القرضاوي، 2001، ص 215).

وعلى هذا الأساس، فإن ضبط الاستهلاك لا ينبغي أن يفهم باعتباره مجرد خيار اقتصادي يهدف إلى تقليل النفقات، بل هو التزام أخلاقي وديني يعكس وعي الإنسان بمسؤوليته تجاه المجتمع والبيئة. فترشيد الاستهلاك يسهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ويحد من مظاهر التبذير والهدر، كما يعزز إمكانية تحقيق تنمية أكثر استدامة تضمن استمرار الاستفادة من الموارد للأجيال المقبلة. ومن ثم فإن الاعتدال في الاستهلاك يمثل أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التوازن بين رفاهية الإنسان والحفاظ على البيئة، بحيث تتحقق الاستفادة من النعم دون أن يتحول ذلك إلى عامل استنزاف أو تدمير للموارد التي تقوم عليها الحياة الإنسانية.

1 . 2 . 3 . مقاصد الشريعة وحماية البيئة

ذكر أبو إسحاق الشاطبي في كتابه الموافقات، أن مقاصد الشريعة الإسلامية تقوم على حفظ الضروريات الخمس وهي: الدين، النفس، النسل، العقل، والمال. ومن السهل ربط البيئة وسلامتها بهذه المقاصد. إذ يهدد التلوث حياة الإنسان ونفسه، واستنزاف الموارد الطبيعية يؤثر على استمرارية الأجيال، وإفساد الثروات يخل بحفظ المال العام. وعليه فإن الرفاهية في المنظور الإسلامي مشروطة بتحقيق المصلحة دون الإضرار بالمقاصد الكلية للشريعة. لأن جودة الحياة في الإسلام، لا تفهم على أنها مجرد وفرة مادية أو انغماس غير محدود في الاستهلاك، بل هي مفهوم أخلاقي وتشريعي يربط بين الاستمتاع بنعم الحياة، وتحقيق المصلحة العامة ضمن حدود المقاصد الأساسية. فقد أسست الشريعة نظامها التشريعي على حفظ ضرورات الحياة الإنسانية الخمس، وهي الإطار الذي يجب أن تتحقق ضمنه مصالح الإنسان وأنماط معيشته المختلفة (الشاطبي، 1997، ص 20) . ومن هذا المنطلق، تعتبر الرفاهية المشروعة في التصور الإسلامي هي التي تلبي حاجات الإنسان المادية والمعنوية، وتحقق رغباته دون الإضرار بالمقاصد الأساسية. إن الانتفاع بالثروات والموارد الطبيعية مشروع، وقد يكون أحيانا من مقتضيات عمارة الأرض، غير أن

هذا الانتفاع ينبغي أن يكون ضمن الاعتدال والتوازن، بحيث لا يحدث خللا في حياة الإنسان أو المجتمع، ولا يضر بالبيئة التي تقوم عليها الحياة (الريسوني، 1995، ص 158).

إن تحقيق الرفاه في الإسلام يقوم على مبدأ الاعتدال، الذي يوازن بين تلبية الحاجات الإنسانية وتجنب الإفراط والتبذير. فالموارد التي سخرها الله للإنسان يجب أن تستثمر لتحقيق الخير العام وضمان استمراريتها، بما يتوافق مع مبدأ الاستخلاف الذي يجعل الإنسان مسؤولا عن حسن إدارة الموارد وعدم الإفساد في الأرض (القرضاوي، 2001، ص 214) . وبذلك يتضح أن جودة الحياة في المنظور الإسلامي ليست غاية مستقلة، بل جزء من منظومة أخلاقية وتنموية تهدف إلى تحقيق مصالح الإنسان في الحاضر، مع الحفاظ على مقومات الحياة واستمرارها للأجيال القادمة. ومن هذا المنظور، يتبين أن المرجعية الوضعية تعتمد على آليات قانونية لضبط سلوك الدول، بينما تؤسس المرجعية الدينية لضبط داخلي أخلاقي وقيمي لسلوك الأفراد والمجتمعات. غير أن كلا المرجعيتين تتقاطعان في مبدأ أساسي وهو أن الرفاهية ليست مطلقة، بل محدودة بحدود تحمي التوازن البيئي وتضمن استدامة الحياة.

2 . إشكالية الرفاهية المعاصرة وأزمة البيئة

تطرح إشكالية الرفاهية وأزمة البيئة المعاصرة سؤالا أساسيا حول حدود سعي الإنسان إلى تحسين جودة حياته في ظل ما يترتب عن ذلك من ضغوط متزايدة على الطبيعة. فقد أصبحت الرفاهية في المجتمعات الحديثة مرتبطة بدرجة كبيرة بوفرة السلع والخدمات، وهو ما أفرز ثقافة استهلاكية تقوم على التوسع في الإنتاج والاستعمال المفرط للموارد الطبيعية. (موران ، 2001، ص 427). وفي هذا السياق يغدو تحقيق الرفاهية مرهونا بأنماط استهلاك مرتفعة تؤدي إلى استنزاف الموارد وازدياد النفايات. ومن جهة أخرى، أسهم هذا النمو الاستهلاكي في تفاقم التغير المناخي والتلوث نتيجة الانبعاثات الصناعية، والاستخدام المكثف للطاقة، وتزايد المخلفات، مما جعل البيئة تدفع ثمنا مباشرا لهذا النمو في مستويات الرفاهية. وهنا تبرز مفارقة أساسية مفادها أن السعي إلى رفاهية الإنسان قد يتحول إلى عامل تهديد لأسس الحياة البيئية ذاتها.

لذلك يطرح الفكر المعاصر ضرورة البحث عن توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، من خلال تبني نماذج تنموية مستدامة تراعي محدودية الموارد الطبيعة، وتعيد تعريف الرفاهية بحيث لا تقوم فقط على الاستهلاك، بل على جودة الحياة في انسجام مع البيئة (دينيس،2011، ص 13).

2 . 1 . الرفاهية وثقافة الاستهلاك

ارتبط مفهوم الرفاهية في المجتمعات الصناعية المتقدمة بارتفاع القدرة الشرائية وتوسع أنماط الاستهلاك، حتى أصبح الاستهلاك معيارا أساسيا لقياس جودة الحياة. وأشار عالم الاجتماع البولندي زيغمونت باومان Zygmunt Bauman إلى أن الحداثة حولت الفرد من منتج إلى مستهلك نهم، دون قواعد ولا ضوابط، ساعيا لتحقيق رغباته المتزايدة باستمرار (باومان، 2016، ص 130)، كما بين الفيلسوف الفرنسي جان بودريار Jean Baudrillardأن المجتمعات المعاصرة لم تعد تستهلك السلع لمجرد حاجتها الوظيفية، بل لقيمتها الرمزية

والاجتماعية وهو ما يزيد من الطلب على الموارد الطبيعية. لا سيما في الدول ذات الدخل المرتفع (Baudrillard, 1970, p. 42).

ويمكن رصد مظاهر الفجوة بين توسيع الرفاه المادي واستنزاف الموارد الطبيعية، في ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة لتشغيل المصانع ووسائل النقل والبنية التحتية، وغالبا ما تكون مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري، مما يزيد انبعاثات الغازات الدفيئة. وزيادة الانبعاثات الكربونية، وهو ما يفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري ويساهم فيما يشهده العالم من تغيرات مناخية. والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، المؤدي إلى استنزاف الموارد وتدهور النظم البيئي، وما ينجر عنه من إنتاج كميات كبيرة من النفايات يصعب غالبا معالجتها أو إعادة تدويرها. وفي بعض الحالات تقوم الدول الغنية بنقل الصناعات الملوثة أو النفايات إلى الدول النامية، مما يزيد الضغط البيئي على المستوى العالمي. هذه الأمثلة توضح أن ارتفاع مستوى الرفاهية المادية في الدول المتقدمة غالبا ما يصاحبه ضغوط متزايدة على البيئة، مما يفرض الحاجة الملحة إلى تبني أنماط استهلاك معقولة وتنمية أكثر استدامة، تراعي محدودية الموارد الطبيعية (أولسون، 2003، ص 159) .

2 . 2 . التغير المناخي والتلوث أثر مباشر للرفاهية

إن السعي المتزايد نحو تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية المادية في المجتمعات المعاصرة، أدى إلى توسع كبير في الأنشطة الصناعية والزراعية وقطاع النقل، وهو ما ترتب عليه ارتفاع غير مسبوق في استهلاك مصادر الطاقة التقليدية، خاصة الوقود الأحفوري. وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في انبعاثات الغازات الدفيئة، ما ساهم بشكل مباشر في تفاقم ظاهرة التغير المناخ. وتتجلى آثار هذا التحول المناخي في تزايد الظواهر الجوية المتطرفة، مثل موجات الحر الشديدة، والجفاف، وحرائق الغابات، والفيضانات، وهي كلها مرتبطة بالانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المكثفة، كما أدى توسع الإنتاج الصناعي وتزايد الاستهلاك في المجتمعات الحديثة إلى تفاقم مشكلة التلوث البيئي بأنواعه المختلفة، سواء في الهواء أو الماء أو التربة. وفي هذا السياق، يؤكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن التلوث البيئي وفقدان التنوع البيولوجي يمثلان اليوم أخطر التحديات البيئية العالمية (ساندل، 2009 ،ص 107).

وتعتبر أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة من أبرز أسباب هذه الأزمة، أعني لكونها غير رشيدة، حيث تركز على تضخيم الإنتاج والاستهلاك دون مراعاة حدود الموارد الطبيعية (ماثاي، 2014، ص80).

لهذا أصبح من الضروري إعادة التفكير في مفهوم الرفاهية ضمن رؤية تنموية مستدامة، تقوم على ترشيد الاستهلاك، وتعزيز الاعتماد على الطاقات المتجددة، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

2 . 3 . التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة

يثير النقاش المعاصر إشكالية جوهرية تتمثل في التساؤل عن إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستمر، وفي نفس الوقت يتم المحافظة على البيئية. وتباينت الإجابة على هذه المشكلة بين من يرى أن الابتكار التكنولوجي بإمكانه التوفيق بين نمو الاقتصاد، وما يتبعه من رفاهية، وبين حماية البيئة. وفي المقابل يؤكد آخرون أن السعي المستمر نحو التوسع الكمي في الإنتاج، يتعارض بنيويا مع محدودية كوكب الأرض. وفي هذا السياق طرح عالم الاقتصاد

والبيئة الأمريكي هيرمان دالي Herman Daly 1938 . 2022 ، مفهوم الاقتصاد المستقر، الذي يدعو إلى ضبط معدلات الاستهلاك ضمن حدود بيئية قابلة للاستدامة (عبد السلام، 1998، ص 12)، ويكشف هذا الجدل أن إشكالية الرفاهية المعاصرة ليست مجرد مسألة تقنية، بل هي مسألة قيمية أيضا، إذ تتطلب إعادة مقاربة الرفاهية بما يوازن بين حق الإنسان في التنمية، وواجب الحفاظ على التوازن البيئي. فالتقدم المادي، الذي حسن مؤشرات الصحة والتعليم والدخل، ترافق مع ضغط غير مسبوق على المناخ والموارد، ما يجعل إعادة توجيه الرفاهية نحو نموذج تنموي مستدام أمرا ضروريا.

3 . التنمية المستدامة

ولمواجهة هذا التناقض بين الرفاهية والنظم البيئية، برز مفهوم التنمية المستدامة بوصفه إطارا توفيقيا، يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وقد تبنت الأمم المتحدة هذا المفهوم في سلسلة من المؤتمرات الدولية، التي تجمع بين القضاء على الفقر، وتعزيز الرفاهية، وحماية الكوكب. ويعكس هذا التحول اعترافا دوليا بأن جودة الحياة لا يمكن استمرارها خارج حدود الموارد الطبيعية. بل يجب الجمع بينهما، وهذا ما حققته بعض الدول مثل الدنمارك التي استثمرت بشكل واسع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، مع الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي واستمرار النشاط الصناعي، بحيث تغطي طاقة الرياح نحو نصف احتياجات الكهرباء في البلاد (إسماعيل، 2014، ص 147). ونفس الأمر بالنسبة لألمانيا التي قطعت أشواطا كبيرة في التحول إلى الطاقة النظيفة. وفي آسيا، دمجت كوريا الجنوبية سياسات حماية البيئة مع خطط النمو الصناعي، عبر فرض معايير صارمة للانبعاثات الصناعية وتشجيع الابتكار في الصناعات النظيفة، ما أسهم في خفض التلوث الصناعي بنسبة مرضية في المدن الكبرى بين عامي 2010 و2020، مع استمرار نمو الاقتصاد في هذه الدولة (تشومسكي،2011، ص104) .

توضح هذه الأمثلة أن تحقيق الرفاهية وجودة الحياة لا يتعارض دائما مع حماية البيئة، بل يمكن أن يكون محفزا لاعتماد سياسات مبتكرة ومستدامة، توازن بين رفاهية الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية.

الخاتمة

لقد بينت التجربة التاريخية، ولا سيما منذ الثورة الصناعية، أن التقدم التقني والاقتصادي قادر على تحسين مستوى العيش بشكل كبير، لكنه قد يتحول في الوقت نفسه إلى مصدر ضغط هائل على الأنظمة البيئية، إذا لم يوجه بضوابط عقلانية وأخلاقية. فالنمو الاقتصادي غير المقيد أدى في كثير من الحالات إلى ظواهر مثل التلوث، وتدهور النظم البيئية، واستنزاف الموارد الطبيعية. وهو ما جعل مسألة التوازن بين التنمية والبيئة من أهم القضايا المطروحة في الفكر المعاصر. ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم الرفاهية ذاته. فالرفاهية لم تعد تُقاس فقط بزيادة الإنتاج أو تراكم السلع، بل أصبحت ترتبط أيضا بجودة البيئة، وصحة الإنسان، واستدامة الموارد للأجيال القادمة. ويعني ذلك الانتقال من نموذج الرفاهية القائم على الاستهلاك غير المحدود إلى نموذج يقوم على الاعتدال، والكفاءة في استخدام الموارد، واحترام حدود الطبيعة.

كما أن تحقيق هذا التوازن لا يقتصر على الجانب التقني أو الاقتصادي فحسب، بل يتطلب أيضا تحولات عميقة في السياسات العامة وفي السلوك الاجتماعي. فعلى مستوى السياسات، ينبغي توجيه التنمية نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، وتشجيع الاقتصاد الأخضر، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز التشريعات البيئية التي تحمي الموارد الطبيعية. أما على المستوى الفردي والجماعي، فإن الأمر يتطلب نشر ثقافة بيئية تقوم على الوعي بالمسؤولية تجاه الطبيعة، والابتعاد عن مظاهر الإسراف والتبذير، وتبني أنماط حياة أكثر انسجاما مع البيئة.

وبذلك يمكن القول إن التحدي الحقيقي الذي يواجه المجتمعات المعاصرة لا يتمثل في الاختيار بين رفاهية الإنسان وحماية البيئة، بل في إيجاد نموذج حضاري قادر على التوفيق بينهما. فاستدامة رفاهية الإنسان مرهونة في النهاية بسلامة البيئة التي يعيش فيها، وكل إضرار بالتوازن البيئي إنما يعود في المدى البعيد بالضرر على الإنسان نفسه. ومن ثم فإن السعي إلى تحقيق رفاهية مستدامة يصبح في جوهره سعيا إلى بناء علاقة أكثر وعيا ومسؤولية بين الإنسان والطبيعة، علاقة تقوم على التوازن والاعتدال بدل الهيمنة والاستنزاف.

المراجع

. القرآن الكريم

. الحديث النبوي الشريف

1 . إسماعيل محمد صادق، (2014)، *التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية* ، (ط 1)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

2 . الإمام أحمد بن حنبل، (1997) ، *مسند الامام احمد بن حنبل، ج 11*، بيروت :مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.

3 . الإمام مالك بن أنس،(2019) ، *الموطأ*، الرباط :دار ابي رقراق للطباعة والنشر.

4 . الإمام مسلم، (2002) ، *صحيح مسلم*، الرياض :دار طيبة للنشر والتوزيع.

5 . أولسون منصور، (2003) ، *السلطة والرخاء نحو تجاوز الدكتاتوريتين الشيوعية والرأسمالية* ، ترجمة ماجدة بركة، (ط 1) بيروت :المنظمة العربية للترجمة.

6 . باومان زيجمونت،(2016) ،*الحداثة السائلة*،بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر.

7 . تشومسكي نعوم،(2011) ، *الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي*، ترجمة لمى نجيب، دمشق : منشورات الهيئة العمة السورية للكتاب.

8 . دسوقي فاروق أحمد ، (2009) ، *استخلاف الانسان في الارض* ، الاسكندرية :دار الدعوة للنشر والتوزيع.

9 . دينيس سميث، (2011)، *الاجندة الخفية للعولمة*، (ط 1) ترجمة علي امي علي، القاهرة: المركز القومي للترجمة .

10 . الريسوني أحمد.(1995) ، *نظرية المقاصد عند الامام الشاطبي* ، الولايات المتحدة الامريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

11 . ساندل مايكل ، (2009)، *الليبرالية وحدود العدالة*، ترجمة محمد هناد ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

12 . الشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى، (1997) ، الموافقات ، المجلد 2، المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.

13 . عبد السلام محمد السيد،(1998)، *الأمن الغذائي للوطن العربي*، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

14 . القرضاوي يوسف،(2001) ، *رعاية البيئة في شريعة الاسلا* ، القاهرة: دار الشروق.

15 . ماثاي وانغاري ، (2014) *إفريقيا والتحدي*، ترجمة اشرف محمد كيلاني، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

16 . موران إدجار، (2001)، *تحديات القرن الحادي والعشرين*، ترجمة حسين شريف، ج1، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

17 . الهلالي عبد الله، (2005) ، *قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وتطبيقاتها الفقهية قديما وحديثا، المجلد 2.* . دبي: دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث .

18 . ولد أعمر طيب، (2014)، *الأليات القانونية للمحافظة على البيئة في ظل الأنشطة الصناعية، دراسة مقارنة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*، المجلد 6، العدد 1،(43 . 54)، https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/151/9/1/72828

19 - Baudrillard, J. (1970). *La Societe de consommation.* Paris: Denoel.